

هل حقاً يريدون حل الأزمة في اليمن؟

أزمته) والتي من أولى مهامها الملحة التهئة وتقريب وجهات النظر صوب الوفاق وتجسير العلاقة بين الأحزاب التي وقعت على المبادرة.. الخ، عندما تراهم يحرضون على الثورة وفرض الطرف الآخر (الشريك في الحكومة) والتحريض عليه وإقصاء أعضائه وكوادره من وظائفهم.. الخ، ومع كل هذا مصممون على مسمى (حكومة الوفاق وطني (!!!)، والأكثر مرارة تصميمهم وقول الرعاة أنهم على الطريق الصحيح، وليس هناك ما يدعو للنظر بجدية وحزم لمثل هذه الخروقات.

الحالة الرابعة:

المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية نصت على أن مسألة توحيد وهيكل القوات المسلحة والأمن يتولاها الأخ رئيس الجمهورية المنتخب، والمهمة هنا منوطه به حصراً، وليس هناك أي نص يمنح اللجنة العسكرية المكلفة بمراقبة وفرض الأمن والاستقرار أي دور لها في مهمة (هيكلة القوات المسلحة والأمن)، وقد روعي هذا الأمر في المبادرة لعدة اعتبارات أهمها: أن اللجنة العسكرية التي تقر تشكيلها لفرض الأمن والاستقرار سيحتج تشكيلها - كما حدث فعلاً - من أطراف الأزمة حتى يكون كل طرف مسؤول عن التزام جماعة على بصم يتوصلون إليه، بينما (الهيكلة بحاجة إلى عناصر أكاديمية مستقلة وغير حزبية وربما خبرات غير يمنية) حتى تبعد المؤسسات العسكرية والأمنية عن الولاة والانتهاكات الحزبية والمناطقية والمائفية.. الخ، وعن خطورة نقل النزاعات والصراعات الحزبية إلى

برئيس الجمهورية لا غير ومن يراه هو أهل لهذه المهمة، فمن يأ تشرى حشر (اللجنة العسكرية لتثبيت الأمن والاستقرار وإنهاء المظاهر المسلحة وهذه هي مهمتها الوحيدة) بمسألة الهيكلية؟! وما الحكمة من ذلك إلا إذا كان الهدف تطويل الأزمة وجر البلاد إلى الاقتتال والتشتيت؟!.. الأكثر غرابة أننا رأينا هذه اللجنة (ومهمتها - كما قلنا - فنية ومحصورة بإنهاء المظاهر المسلحة وفرض الأمن)، تتدخل في الأمور السياسية والاقتصادية إلى جانب محاولة فرض وصايتها على وزارتي الدفاع والأمن؟! ورأيناها - فعلاً - تزاحم رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية، مع العلم أنها مجرد لجنة فنية تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، ليس هذا غريباً؟! والأغرب منه سكوت الرعاة على مثل هذه التجاوزات المثيرة للمشاكل.. فهل ما يجري - فعلاً - يصب في مجرى حل الأزمة أم إدارتها لتبقى مصدر تكسب على حساب أمن واستقلال اليمن ووحده وسلمه الاجتماعي وتقدمه؟!.

الحالة الخامسة:

هي عبارة عن تصريحات وبيانات صادرة عن (لجنة الحوار الوطني) تُثير الغضب!!، ملخص تلك التصريحات والبيانات تقول (إن اللجنة تُهيب بكل الأطراف الالتزام بالتهدة ونشر ثقافة الحوار والتصالح)، مع العلم أن هذه اللجنة مشكلة - أصلاً - من أمناء أحزاب الأزمة ومراكز قواها أو ممثلهم (!، وبياناتهم إصدار تعليمات وتوجيهات داخلية ومباشرة لتشكيلاتهم لتعملن أوامرهم منفذة خلال ساعات وفي كل أرجاء الجمهورية..، ابتداء من الساحات إلى التحصينات العسكرية في الشوارع، إلى اقتطاع المحطات والاسيلاء على المعسكرات إلى ضرب الكهرباء وأبواب النفط والغاز.. الخ -، لكنهم أرادوها مجرد مطالبات إعلامية للاستهلاك السياسي.. ليس هذا مثيراً للاستغراب والاشمئزاز معاً!!.

الأزمة، واختلفت وتصارت على السلطة، وهي التي وقعت على المبادرة وأليتها، لذلك يتساءل الكثيرون - وبغرابة - عن السبب الذي يدفع رعاة المبادرة وفي مقدمتهم (بن عمر والزباني والسفير الأمريكي على وجه الخصوص)، للتجاوز مع الحزب الواحد من خلال (خمس نسخ) فأكثر (شباب الحزب وعسكر الحزب ومشائخ الحزب ونساء الحزب ونقابات الحزب.. بل وفروعه في المحافظات والنواحي)، ويعدون كل فئة منها بمقاعد على طاولة الحوار، فيما يتجاهلون أحزاباً قائمة معترف بها ولها تاريخها النضالي الطويل والمشهود له، دون أن يلتفتوا إليها أو يعيرونها أي اعتبار، والواقع أن هذا المنحى الخطير وغير مسؤول يُجهض النظام التعدي - الحزبي - الذي اخترناه، وسيقود البلاد إلى فراغ حقيقي وفوضى عارمة، وإن عُقد مؤتمر للحوار على هذه الشاكلة فسند أن (حزبين فقط وربما نصف الحزب) هم الذين سيتجاوزون على الطاولة من بين أكثر من ثلاثين حزبا قائما ومعتزفا به في الساحة، وهكذا سيُسلم البلد برعاية دولية وإقليمية يطبق من ذهب لمراكز القوى التقليدية، وبالتالي لن يرى هذا البلد على المدى المنظور على الأقل الدولة المدنية الديمقراطية التي حلم بها طويلاً.. بما يعني إعادة الأوضاع في اليمن إلى المربع الأول!!، وهذا ما تعمل القوى التقليدية على تحقيقه، فهل يريد رعاة المبادرة ذلك!!.

الحالة الثالثة:

المبادرة مع القوى التي تخلفت وفرضت التوقيع، لإقناعها بالمشاركة في تنفيذ ما تضمنته المبادرة، ومن ثم إشراكها في الحوار الوطني العام، لكن هذا النص عنى وقصد تحديداً (القوى الحزبية القائمة التي لم تشارك في التوقيع)، ك(الحوثيين ورايطة أبناء اليمن، والحراك الجنوبي السلمي - الذي لا تقوده قيادات وكواد الحزب الاشتراكي اليمني حتى يحددوا موقفاً واضحاً من حزبهم - وغيرهم من الأحزاب التي نشأت حديثاً!!)، وليس مع القيادات العسكرية المنشقة المعروفة انتماؤها الحزبي، والتي يفترض أن تخضع لتسوياتها لرئيس الجمهورية المنتخب وللحزب العسكري وقرارات توحيد القوات المسلحة بعيداً عن طاولة الحوار الحزبي، ولا مع منظمات المجتمع المدني التابعة للأحزاب التي تقاسمت دولة (المبادرة)، ولا مع من يسمون بشباب الساحات التابعين أصلاً للأحزاب التي وقعت على المبادرة وأليتها، ولا مع مراكز القوى العشائرية ومن يسمون أنفسهم (بالمؤتمرات الوطنية)، لأن جميعهم بالأصل منتمين لأحزاب بعينها هي التي كانت تحكم قبل



عبدالواحد هوش

ومؤتمراتهم، التي - من فيض ذبهم لليمن - تفضلوا بها عليه، بنية تحويله إلى (واحة ديمقراطية) كما هي لديهم، تجسيداً للحديث النبوي الشريف (القاتل: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) أقول: بغض النظر عن كل ذلك، فإن كل هذا (الهلُم بدوله العظمى منها والمجهرية، الديمقراطية منها والقرن أوسطية، لم تتمكن خلال حولين كاملين وحتى اليوم، من تحديد وتسمية (أطراف الأزمة) التي يزعمون السعي لحلها!!، مع العلم أن الموقعين على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المُرمنة معروفين ومُحدددين!!، صحيح أن المبادرة وأليتها نصت على ضرورة أن تتجاوز القوى الموقعة على

كثيراً ما يُخيل للمتابعين للشأن اليمني ومعاناته خلال العامين الماضيين، أن المتولين شأن أزمته من إقليميين ودوليين - وفي مقدمتهم مراكز القوى المتصارعة من أبنائه - يعملون بتناغم مدروس على إدارة الأزمة في اليمن وإدامتها، ولا يعملون على حلها والخروج من ويلات المدمرة للحياة في هذا البلد المستباح، ويجزم البعض أن هؤلاء يعتمدون ذلك تكسباً على قاعدة (مصائب قوم عند قوم فوائد!!)، فما دامت الأزمات والحروب تدر أموالاً وميزانيات بالمليارات، تتدفق على ساحاتها وأمرائها ومُشعلها ووسطانها ومبعوثيها ورعاتها من كل حدب وصوب، فيذهب البلد والشعب المسحوق إلى الجحيم!!

وانشغوا في سباق غبي مُفجع على شراء الولاءات القبلية - التقليدية، والأرتداد إلى الدائرة العشائرية - القبلية للاستقواء بمليشياتها على غيرهم من الأحزاب!! بل وتسليم مراكز القوى العشائرية زمام قيادة أحزابهم والتحدث باسمها، متناسين أنهم يعمل هكذا كانوا يغتالون الحاضر والمستقبل وكانوا يخفون قبورهم وقبور أحزابهم بأيديهم.. وفعلوا لم تتفق هذه الأحزاب وقياداتها بعد هذا الخريف، إلا وهي مسلوبة الإرادة والفعل لصالح أطر هلامية، تقودها مراكز القوى التقليدية، ومكحومة من جديد بناموس وقوة العشيرة وسطوة مليشياتها، ولم تفرق إلا وقد أضاعت على نفسها وعلى البلد -

كثيرة هي الشواهد والدلائل التي تُثبت مثل هذه الهواجس لدى الناس، ليس أهمها مئات الملايين من الدولارات التي تتدفق من دول اقليمية ودولية على ساحات الاعتصامات وعلى شيوخ الحرب ومراكز قوى الإرهاب، ولا الهبات والمساعدات الدولية التي تصرف لبعض الصحف (ومنظمات المجتمع المدني) وبعض أمناء الأحزاب، ولكن أيضاً الميزانيات المهولة التي تُخصص لمكاتب الوسطاء والرعاة والممثلين، والتي لا تبقى كما هو معروف إلا في ظل بقاء الأزمات والحروب وروائح القتلى والموتى جوعاً وكمداً من شعوب وأمم الأرض!!.. بما يدل على عدم الجدية في تنفيذ المبادرة وأليتها التنفيذية الزمنية، والعمل على إدارة الأزمة وليس على إيجاد الحلول لها، فقد عايشنا وشهدنا مواقف وتصرفات وحالات يشيب لهولها الرضيع، (أقلها) الصمت على أحزاب موقعة على الاتفاقية ومشاركة في حكومة الوفاق وهي تجترز محافظات بأكملها وتديرها خارج إطار الدولة الشرعية ومؤسساتها، بعد أن استولت على أسلحة ومعسكرات الجيش والأمن فيها!!، وكيفي هنا أن نورد الحالات الخمس التالية فقط لجعل مثل هذه الشكوك مشروعة وواقعية:

الحالة الأولى:

كان مطلبى اعتماد النظام الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية باسمها، الشروط الأساسية في اتفاقية إعادة تحقيق الوحدة المباركة، وكانت كل قوى التجديد والتحديث التي دفعت الكثير من أرواح مناضليها ومن دمائهم وأعمارهم التي أهدرت في السجون وأقبيع التعذيب والمطاردات والتشرد والتغريب، كانت مستبشرة خيراً بهذه النقلة النوعية، التي ستنتقل العهد الجمهوري ومسيرة ثورتي «سبتمبر وأكتوبر» المجيدتين من مرحلة الشمولية وهيمنة مراكز القوى القبلية - العشائرية على مقاليد الحكم، إلى مرحلة الشرعية الدستورية والتعددية الديمقراطية، على طريق إقامة الدولة المدنية المؤسسية دولة النظام والقانون، ولكن وبدلاً من أن تتعظ هذه الأحزاب من تجارها ومعاناتها المُرنة خلال سني الثورة من عسف قوى التخلف ومراكز النفوذ التقليدية، وتستفيد من المكسب العظيم الذي حققته باعتماد الديمقراطية والتعددية الحزبية نظاماً لحكم دولة الوحدة، وبالتالي البحث فيما يجمعها (كقوى تحديث على قاعدة الحد الممكن لحماية هذا المكسب التاريخي ووضع حد لحكم القبيلة والشروع في بناء الدولة المدنية الحديثة، بدلاً من كل ذلك، ذهبت - للأسف الشديد - تستجر ماضي صراعاتها الدمية، وأيقظ قادتها في أنفسهم وأتباعهم من جديد غول الاحتفاد الأيديولوجية، التي نخرت علاقاتهم في الماضي

عن سبق إصرار ومعرفة - فرصة تاريخية لا تعوض لنقل البلد إلى أفق جديدة متقدمة.. بل وقادت الوطن إلى واقع الأرتهان للبئس للأجنبي كما تشهد ونلمس!!، ومع الندم الذي نلمسه اليوم من بعض قوى التحديث والتجديد تتساءل هل تستطيع هذه الأحزاب أن تلتقط اللحظة وتعيد رسم تحالفاتها بما يجعلها قادرة على فرض مشروعها الوطني الوحدوي المتمثل بالدولة المدنية - دولة النظام والقانون والمؤسسات الدستورية - باعتقادي أن الوقت لا يزال فيه متسع، وأن تصحيح المسار ممكن ومتاح، وإن فعلت تستدخل هذه الأحزاب التاريخ من أوسع أبوابه، وستفرض الحل الذي ستسارده الجماهير وسينصاح له القريب والبعيد.. الصديق والعدو.

الحالة الثانية:

بغض النظر عن دور القوى الإقليمية والدولية في إشغال (الأزمة اليمنية) وعن استمرارها حتى اليوم في دورها المعهود، وعن كل نواياها الحالية والمستقبلية تجاه اليمن، وعن كل مبادراتهم وقراراتهم ولوائهم ولجانهم ومدنوبيهم

بناء الدولة أولاً!!

مازالت تمثل نسبة كبيرة من التكوين الاجتماعي والثقافي العربي وأساس بناء العلاقات والنشاطات والقيم المجتمعية المختلفة التي يغلب عليها الطابع التقليدي المخلف كونه هذه القوى تتفتى فيها الأمية بشكل كبير ومعظمها تعيش بعيداً عن مجال نفوذ الدولة ووظائفها التنموية.. الأمر الذي جعلها تحافظ على كيانها المؤسسي «الاجتماعي والثقافي» كيان مستقل ومغلق متعارض نوعاً ما مع فكرة الدولة والنظام والقانون، ومع مؤسسات المجتمع المدني، ومع القيم والثقافة الديمقراطية والمدنية والحداثية والثقافة المؤسسية العصرية، وهذه المسألة تسود في المنطقة العربية بشكل نسبي مختلف من مجتمع إلى مجتمع.

٢- القوى الدينية المتطرفة والتي تمكنت ان تتغلغل وتنتشر بشكل كبير داخل هذا الكيان الاجتماعي المقلق، وفي الأوساط الاجتماعية العشوائية والفقرية، وأن تبذر ثقافة التطرف والتشدد والغلو في الدين والعنف في نشر الدعوة، وهي ثقافة وافدة مصدرها الرئيس دول الخليج العربي وبالتحديد «قطر والسعودية» وقد انتعشت هذه الثقافة منذ بداية الطفرة النفطية الهائلة والاستقطابات واسعة للعمالة العربية، حيث تحولت إلى توجه شبه رسمي لمواجهة القوى والتيارات الليبرالية واليسارية في كل بلد عربي في سياق مماربتها للانظمة اليسارية في العالم، ثم تحولت إلى ظاهرة واسعة في المنطقة العربية عُرِفَتْ بظاهرة «البترواسلام» وبالتالي ساهمت هذه القوى بشكل قوي ومؤثر في ترسيخ وتكريس ثقافة الديمقراطية والممانعة للدولة المدنية الحديثة وللديمقراطية والحزبية ولكل التوجهات العصرية، مسوقة في ذلك الكثير من الادعاءات والباطيل التي تنطلق من منطق ديني متطرف أهمها: ان الديمقراطية الحزبية صناعة غريبة وليست من صميم ديننا وتقاليدنا، كما انها تعتبر أداة من أدوات الحرب لنشر الفتنة والانقسام واستهداف الدين الاسلامي لأنها تمكن الملاحدة والعماليين من الوصول إلى الحكم. - ان الدولة المدنية هي ضد الدين وضد أصالة وثقافة العرب والمسلمين لأنها مشروع غربي يؤدي للانحلال والرديلة.

بناء الدولة الديمقراطية

٢- القوى التقليدية «القبلية والعشائرية» التي

> هناك مسألة مهمة تعتبر مسألة جوهرية لنجاح مؤتمر الحوار الوطني لأنها الأساس الذي يتم البناء عليه ومحور التصورات والتطلعات لجميع اطراف الحوار الوطني، هذه النقطة الجوهرية يمكن اختزالها بشكل مكثف في «الوطن ووحده واستقراره وتقدمه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي»، الأمر الذي يحتم على جميع الأطراف ان تتقيد بهذه المسألة وان تتمحور حولها تصوراتهم وأفكارهم ومواقفهم..

من هنا وانطلاقاً من هذه الغاية والاهداف الرئيسية المتعلقة بوحدة الوطن واستقراره وتقدمه جاءت مصفوفة المحاور المقترحة التي تقدمت بها اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني، وللأمانة فإن هذه المحاور تختزل في شكلها العام ملامح مشروع نهضوي كبير ورؤية وطنية واضحة متكاملة الجوانب تستهدف في مضمونها اخراج البلاد من أزمته الخائفة،

محمد علي عناش



العربي» كما يحلو لصاحي خلفان تسميته، تعرض منذ البداية لعملية خنق واعاقة كبيرة، وعملية تشويه وانحراف في غاياته واهدافه، من قبل امراء الحروب والصراعات والقوى المختلفة والانتهازية، الذين سلبوا من الجماهير العربية تطعاتهم وارادتهم في التغيير واهدات التحولات الديمقراطية والتنموية الهائلة، وبالتالي يبقى إشكال بناء الدولة الديمقراطية الحديثة قائماً وبشكل سيوف خطير، مبشراً بدولة العصبية والتطرف التي سوف تقوم على أنقاض الدولة القومية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات، الأمر الذي يستدعي من الشعوب العربية وقواها الديمقراطية الحية والفاعلة مراجعة حساباتها واسترجاع لحظة التغيير المختلفة من قبل قوى الاعاقة التاريخية وتصحيح مسار التغيير بأدوات الحوار والتوافق والاصلاحات البنوية الشاملة بدلاً من الفعل الثوري الذي يتكى على لغة القوة والسلاح والحروب واثارة الصراعات بخلفية طائفية ودينية وعشائرية.

عوائق بناء الدولة الديمقراطية

على مدار أكثر من نصف قرن منذ ما بعد الاستقلال لم تنشأ في المنطقة العربية «الدولة الديمقراطية الحديثة»، وانما ظهرت اشكال من الدول التي يغلب عليها طابع الاستبداد والفساد والبيروقراطية والتقليدية..

١- الأسباب والعوائق كثيرة ومتعددة ومن المهم ان نشير إليها والوعي بها في هذه اللحظة وهي كالتالي: ١- أنظمة الحكم التي تعاقبت حتى اليوم

١- الحد من الأهداف الخاصة والحسابات الشخصية والذاتية.

٢- توافر الجدية وحسن النوايا والارادة السياسية في التغيير.

٣- تلمس كل قضايا البلاد بشكل دقيق وبمنهج علمي متكامل الجوانب والاتجاهات.

٤- الواقعية في طرح الحلول والمعالجات واستراتيجية التغيير، انطلاقاً من قاعدة رئيسية هي الممكن والمتاح.

٥- التفكير الابداعي الذي يتجاوز التفكير النمطي ودراسة المشاكل ووضع حلولها ومعالجتها.

توافر هذه المحددات تعتبر شروطاً ومقومات نامضة ترتقي بمؤتمر الحوار الوطني إلى مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية، لأن تفاصيل محاور الحوار متشعبة ومتشابهة وفيها مناطق مدعاة للاختلاف والتباعد، تتطلب أولاً الوعي بها وبجوانبها